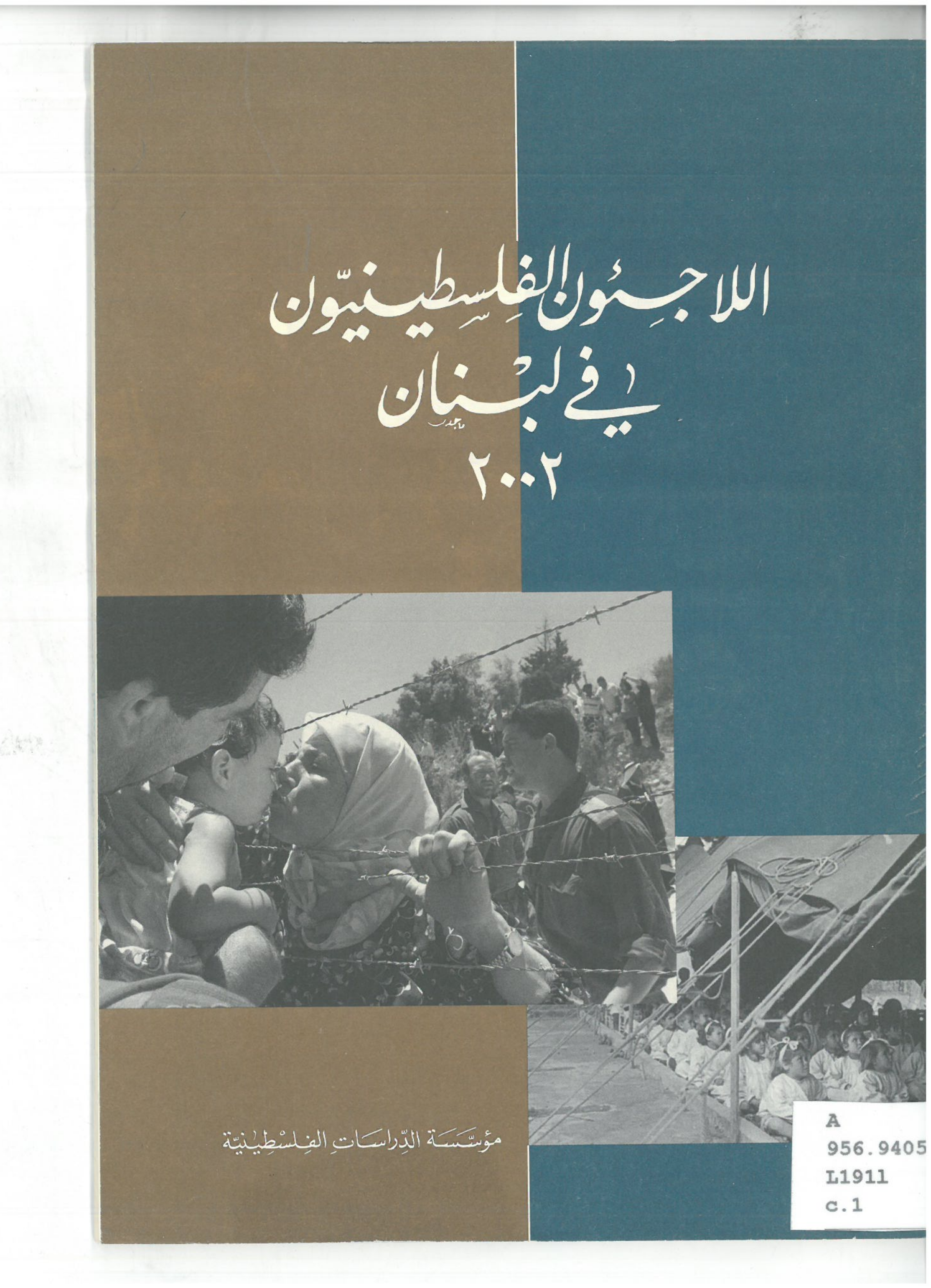


اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ٢٠٠٢

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

A
956.9405
L1911
c.1

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

A
956.9405
L191l

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ٢٠٠٢

تحرير
محمد علي الخالدي

مساعد باحث
فادي بردويل

L A U - Riyad Nassar Library
0 4 SEP 2009
RECEIVED

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

164098
النكبة العربية للأ. علامة والنز

Al-lāji'ūn al-filasṭīniyyūn fī Lubnān, 2002
Taḥrīr: Muḥammad 'Alī al-Khālidī
Musā'id bāḥith: Fādī Bardawīl

Palestinian Refugees in Lebanon, 2002
Edited by: Muhammad Ali Khalidi
Research Assistant: Fadi Bardawil

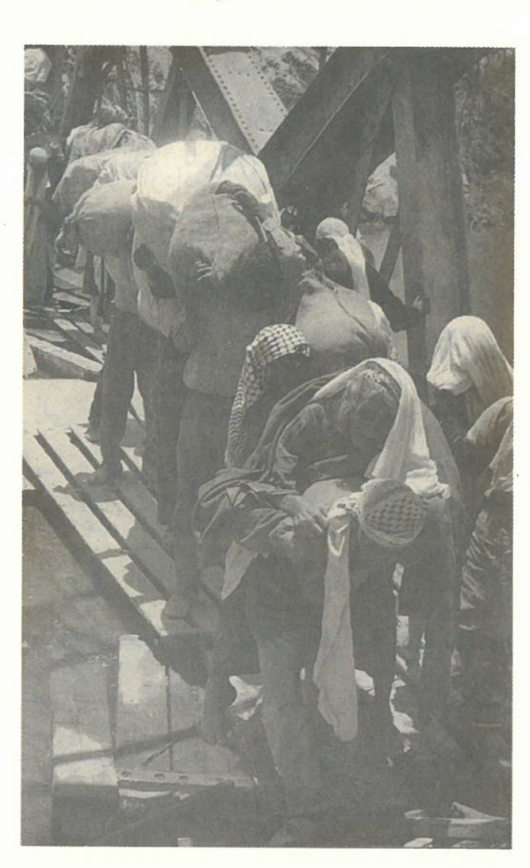
© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
ISBN 9953-9013-2-5

الطبعة الأولى – بيروت
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢

المحتويات

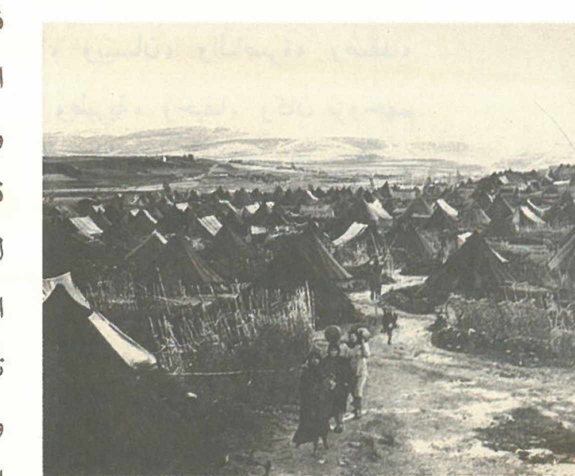
أولاً: خلفية تاريخية

قبل إقامة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ وبعيد ذلك، هجِّر نحو ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من قراهم ومدنهم. ودُفع نحو ١٠٠,٠٠٠ منهم شمالاً عبر الحدود اللبنانية. وبات هؤلاء الأشخاص ونسلهم يشكلون سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهم في معظمهم يتحدرون من منطقة الجليل وشمال فلسطين، بما في ذلك أقضية عكا، وبيسان، والناصرة، وصفد، وطبرية، وحيفا. وكان نزوحهم نتيجة التطهير الإثني الذي قام به الجيش الإسرائيلي والتنظيمات العسكرية التي نشأ عنها. وقد هاجر هؤلاء السكان جرّاء تضافر عدة عوامل: الطرد بالقوة؛ التهديدات المحددة؛ الرعب العام المتولد من المجازر وسواها من جرائم الحرب.



المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧):
بعد النزوح

شكل العقدان الأولان من تجربة الفلسطينيين في لبنان فترة من الحيرة والفقر الشديد. إذ إنه عندما لجأ الفلسطينيون إلى لبنان خوفاً من الاعتداءات والجرائم الصهيونية قبعوا، بدايةً، في البساتين والأراضي الخالية، وكذلك في المساجد والكنائس والمدارس والكهوف. ففي الأشهر القليلة الأولى، كانت الآمال بالعودة السريعة كبيرة، كما أن بعض اللاجئين أفلح في العبور فعلاً إلى فلسطين، وإن لفترات وجيزة، لزيارة الأقارب، ولاستعادة بعض الأملاك، وحتى لجني المحاصيل في حالات قليلة جداً. غير أن الحراسة الإسرائيلية للحدود ازدادت شدة بالتدريج، واعتُبر الفلسطينيون الذين تركوا منازلهم، مهما تكن فترة غيابهم، في عداد «الغائبين» وطردوا. ومع مرور الزمن توصل اللاجئون إلى اعتبار نفيهم طويل الأجل. وقد سمحت السلطات اللبنانية لهم بالسكن في بعض المناطق المحددة، التي أضحت مخيمات اللاجئين الخمسة عشر المعترف بها. كانت الأوضاع المعيشية في المخيمات عسيرة، إذ عاش اللاجئون في خيم من القماش، المقواة أحياناً بألواح خشبية، أو بألواح الحديد المموَّجة والبراميل المعدنية، من دون مياه جارية، أو شبكة صرف صحي. وفي مرحلة لاحقة ظهر بعض المباني الأسمنتية، غير أن السقوف الأسمنتية والطبقات العليا كانت محظورة من قبل السلطات اللبنانية، كما أن علامات البقاء الدائم كانت مرفوضة من اللاجئين أنفسهم.



كان الكثيرون من الفلسطينيين قد اعتنوا بزراعة أراضيهم في قراهم الأصلية؛ وفي لبنان سعى معظمهم للعمل فلاحين مياومين، وعمال مصانع، وعمال بناء، وسوى ذلك من الأعمال الوضيعة المتدنية الأجر. وتعيَّش معظمهم أيضاً من الإعاشات الزهيدة التي كانت توزعها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي أُسست سنة ١٩٥٠ لتقديم المعونات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وقد أنشأت الأونروا المدارس في المخيمات، وعمل بعض الفلسطينيين لدى الوكالة نفسها. واندفعت أسر فلسطينية لاجئة كثيرة إلى تكريس طاقاتها لتعليم الجيل الناشئ، آملة بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

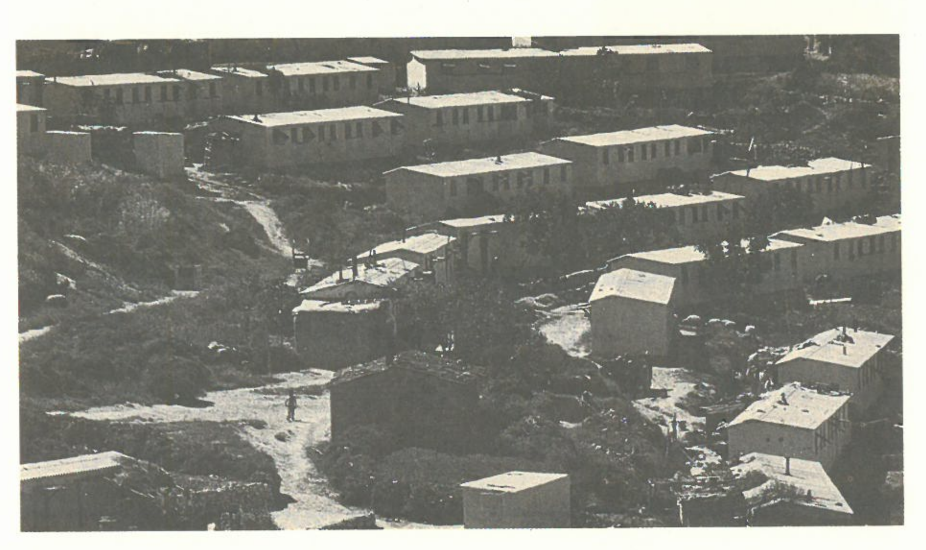
وبما أن عدد سكان المخيمات تضاعف خلال عشرين عاماً، بينما بقيت مساحة المخيمات على حالها، فقد تردت الأوضاع المعيشية بالتدريج. إضافة إلى ذلك، شدّدت السلطات الأمنية قبضتها على المخيمات ابتداء من أواخر الخمسينات، وفرضت إجازة مرور على كل من يريد دخول المخيم أو الخروج منه، وكذلك فرضت نظام منع التجول في أثناء ساعات الليل. وزادت هذه الممارسات في عزم أهالي المخيمات على الصمود والتمسك بهويتهم الفلسطينية.

المرحلة الثانية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥):
نشوء المقاومة وتصاعدها

في حزيران/يونيو ١٩٦٧، احتلت إسرائيل الضفة الغربية بكاملها (وفي جملتها القدس الشرقية) وقطاع غزة، جاعلة بذلك الأرض الفلسطينية كلها خاضعة لسيطرتها. وبعيد ذلك بفترة وجيزة، أي في سنة ١٩٦٩، حققت المقاومة الفلسطينية السيطرة التامة على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت أنشأتها جامعة الدول العربية سنة ١٩٦٤. وقد ساهمت هذه التطورات في تغذية

حركة الناشطين الفلسطينيين، مع انتشار أفكار وأعمال المقاومة وتغلغلها في مخيمات اللاجئين في لبنان. وفي المقابل، كانت الأجهزة الأمنية اللبنانية حظّرت جميع أنواع النشاط السياسي داخل المخيمات خلال فترة الستينات. وأخضع المكتب الثاني في الجيش اللبناني أهالي المخيمات لمراقبة شديدة طالت شرائح المجتمع الفلسطيني كافة.

في أواخر سنة ١٩٦٨، قامت القوات الإسرائيلية بأول هجوم على هدف مدني في لبنان، دمّرت خلاله ١٣ طائرة مدنية كانت جاثمة في مطار بيروت، بحجة الرد على عملية فدائية فلسطينية ضد طائرة إسرائيلية في مطار أثينا. وحدث هذا الهجوم الإسرائيلي في وقت لم تكن المنظمات الفلسطينية قامت بأية عمليات فدائية ضد إسرائيل انطلاقاً من لبنان. وعقب هذا الهجوم، جرى في ربيع سنة ١٩٦٩ عدد من التظاهرات الجماهيرية في المدن اللبنانية الكبرى، شارك فيها الفلسطينيون وأنصارهم اللبنانيون الكثر، ودعا المشاركون فيها إلى تخفيف القيود على أعمال المقاومة الموجهة ضد إسرائيل. وفي الوقت نفسه، ازدادت المواجهات بين المقاومة الفلسطينية وعناصر قوى الأمن إلى حد أنه بحلول خريف تلك السنة كانت قوات الأمن اللبنانية قد طُردت من



مخيمات اللاجئين. حدث ذلك في بعض المخيمات من دون قتال، لكن في أماكن أُخرى جاء ذلك نتيجة اشتباكات قصيرة قادها الناشطون في المخيمات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وقّعت القوات الفلسطينية المسلحة والجيش اللبناني اتفاقية القاهرة، وهي وثيقة سمح رسمياً بموجبها للمقاومين الفلسطينيين بأن يستخدموا بعض المناطق المحددة في الجنوب اللبناني قواعد لصراعهم ضد إسرائيل. وقد وافقت السلطات اللبنانية على اتفاقية القاهرة استجابة لمشاعر أغلبية الرأي العام اللبناني الذي ساند حرية العمل الفدائي الفلسطيني، وكذلك استجابة للضغط العربي الذي أيد وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان. وكرّست الاتفاقية بعض التحولات الجذرية في المجتمع الفلسطيني في لبنان، الذي صعد نجمه السياسي والاقتصادي عندما تولّت منظمة التحرير الفلسطينية شؤونه وقضاياه. وكانت علاقة منظمة التحرير بالمجتمع اللبناني علاقة معقّدة تحكمها اعتبارات كثيرة، تراوحت بين التأييد المطلق في الأوساط اليسارية وبين العداء الشديد في أوساط اليمين لدى بعض السياسيين التقليديين. ومن المعلوم أن اتفاقية القاهرة لم تحل دون نشوب المزيد من الصدامات بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني، بما فيها غارة سلاح الجو اللبناني على مخيم برج البراجنة في ضواحي بيروت، في أيار/مايو ١٩٧٣.

ومع بلوغ الجيل الأول المولود في المخيمات أشدّه، أعد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم للشوط الطويل. لكن الأوضاع المعيشية ظلت قاسية، إذ لم تكن المياه الجارية متوفرة في معظم المساكن حتى سنة ١٩٧١، كما أن نصفها لم يكن موصولاً بشبكة الصرف الصحي حتى سنة ١٩٨٠. ثم راح الفلسطينيون يعملون بصورة متزايدة في مختلف أذرع منظمة التحرير، كعسكريين، وفي المجال الصحي، وكعاملين اجتماعيين، وفي مجالات أُخرى. وتم توظيف مبالغ لا يستهان بها في البنية التحتية خلال هذه الفترة، فأنشئت مستشفيات ومدارس ومصانع.

وفي هذه الأثناء، بدأت قوات المقاومة الفلسطينية شن عمليات فدائية

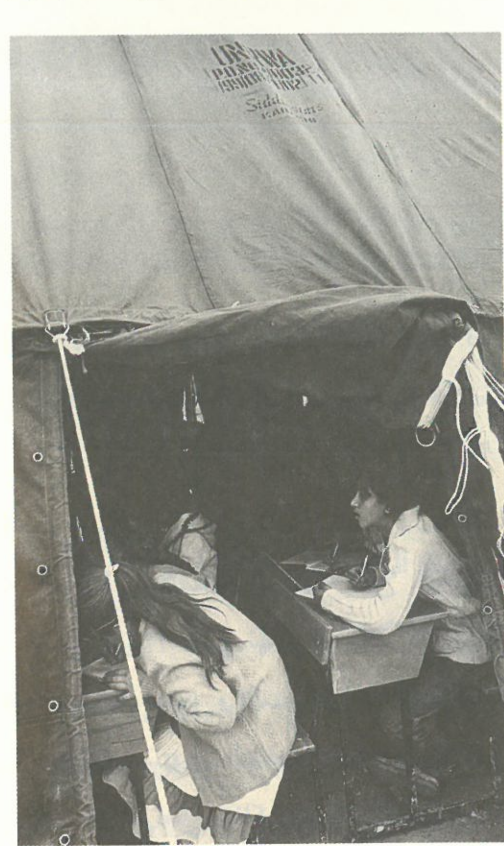
على إسرائيل، وتكثفت الهجمات الإسرائيلية عن طريق قصف جوي وبحري واجتياح بري، وقع جرّاءها خسائر جسيمة في الأرواح والأملاك. وقد سجلت السلطات اللبنانية أكثر من ٣٠٠٠ هجوم إسرائيلي على لبنان في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤، نجم عنها مقتل ٨٨٠ مدنياً من الفلسطينيين واللبنانيين. وبحلول سنة ١٩٧٥، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين واللبنانيين، الذين أسقطتهم إسرائيل في هجماتها على لبنان، نحو عشرة أضعاف مجموع القتلى الإسرائيليين في الهجمات الفلسطينية عبر الحدود حتى سنة ١٩٨٢. ففي غارة جوية واحدة شنتها الطائرات الحربية الإسرائيلية سنة ١٩٧٤ دمرت مخيم النبطية تدميراً كاملاً. وكان من أهداف «الغارات الانتقامية» و«الضربات الوقائية» الإسرائيلية على الجنوب اللبناني تأليب المواطنين اللبنانيين ضد المقاتلين الفلسطينيين.

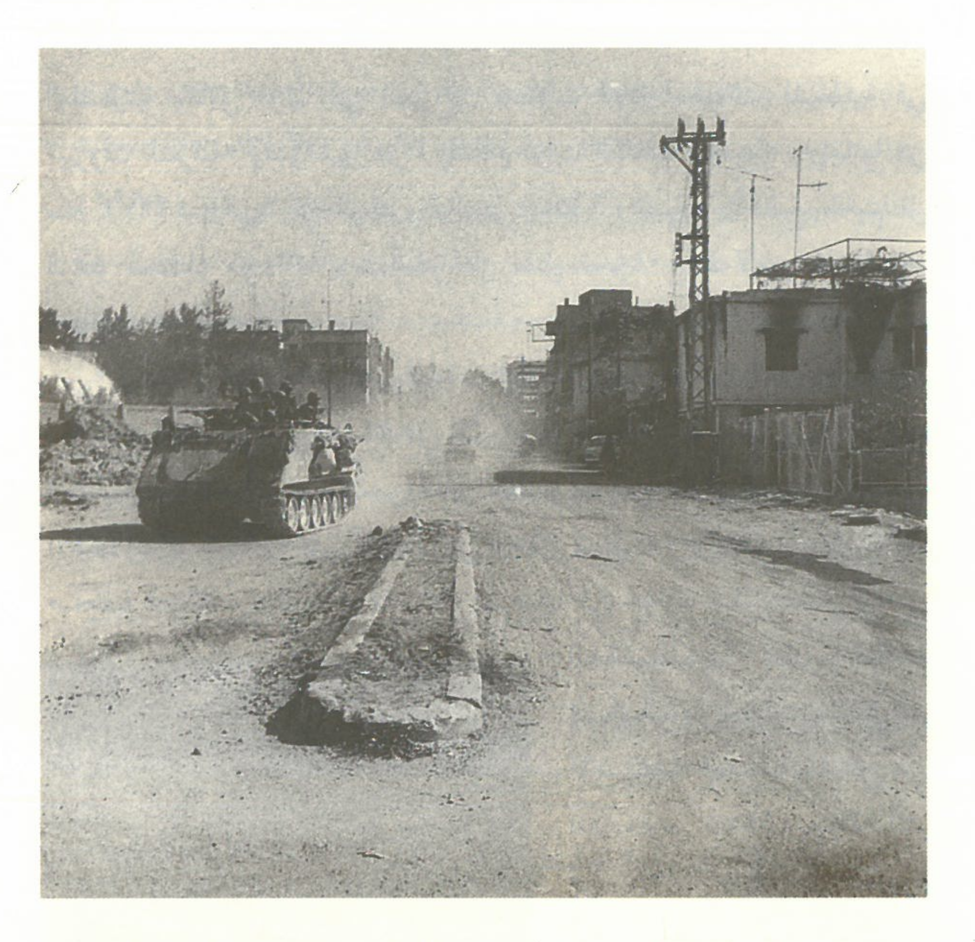
المرحلة الثالثة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢):
من الحرب الأهلية إلى الاجتياح الإسرائيلي

مع تنامي قوة المقاومة الفلسطينية في لبنان اجتذبت كثيراً من الحلفاء، واستعْدت كثيراً من الخصوم. وعمل وجودها على تصعيد التوترات القائمة بين مختلف الأحزاب السياسية اللبنانية، وساهم في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥. وقد تورطت المقاومة الفلسطينية في الحرب اللبنانية منذ لحظتها الأولى. إذ كانت الطلقات الأولى في تلك الحرب هي التي وجّهها عناصر من حزب الكتائب إلى حافلة تقل مقاتلين فلسطينيين متوجهة من حي صبرا إلى مخيم تل الزعتر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥. ونجم عن التعرض للحافلة سقوط ٢٩ قتيلاً بين صفوف الفلسطينيين، وكانت تلك المجزرة بمثابة الشعلة التي أضرمت الحرب في لبنان. وبعيد ذلك حدثت إحدى أُوليات معارك الحرب حول مخيم تل الزعتر في أيار/مايو ١٩٧٥، بين عناصر حزب الكتائب والمقاتلين الفلسطينيين. وعندما انفجرت الحرب انخرطت المخيمات

الفلسطينية بكامل قوتها في الصراع. فسقطت ثلاثة مخيمات فلسطينية في «بيروت الشرقية» وضواحيها جرّاء اقتحام قوات الكتائب اليمينية وحلفائها في سنة ١٩٧٦، وهي: تل الزعتر، وجسر الباشا، وضبية. وأُخضع مخيم تل الزعتر لحصار دام ٥٣ يوماً أسفر عن مقتل نحو ٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني، معظمهم من المدنيين.

استمرت الصدامات الإسرائيلية ـ الفلسطينية على امتداد الحرب الأهلية، مع وقوع نسبة أكبر من الخسائر في الأرواح من الجانب الفلسطيني. وقدِّر عدد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الذين قتلتهم إسرائيل خلال الفترة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ حتى آذار/مارس ١٩٧٨ بنحو ٢٠٠٠ قتيل، وفق تقارير صحافية أميركية. وبذريعة مقتل ٣٤ إسرائيلياً في هجوم شنته منظمة التحرير الفلسطينية على حافلة إسرائيلية، اجتاحت القوات الإسرائيلية الجنوب اللبناني في آذار/مارس ١٩٧٨، مخلفة أكثر من ٢٠٠٠ قتيل في غضون أيام، معظمهم من المدنيين. واحتل الجيش الإسرائيلي شريطاً عمقه عشرة كيلومترات، اعتبرته إسرائيل لاحقاً «حزاماً أمنياً»، وسيَّرت فيه دوريات مشتركة من الجيش الإسرائيلي والميليشيا الموالية لها، المعروفة بجيش لبنان الحر، بقيادة الرائد المنشق سعد حداد (وأعيدت تسمية هذه القوات





«جيش لبنان الجنوبي» في نيسان/ أبريل ١٩٨٤). وعلى امتداد السنة التالية قتل أكثر من ٢٠٠ مدني فلسطيني ولبناني جرّاء غارات إسرائيلية على لبنان، ومعظمهم في مخيمات اللاجئين.

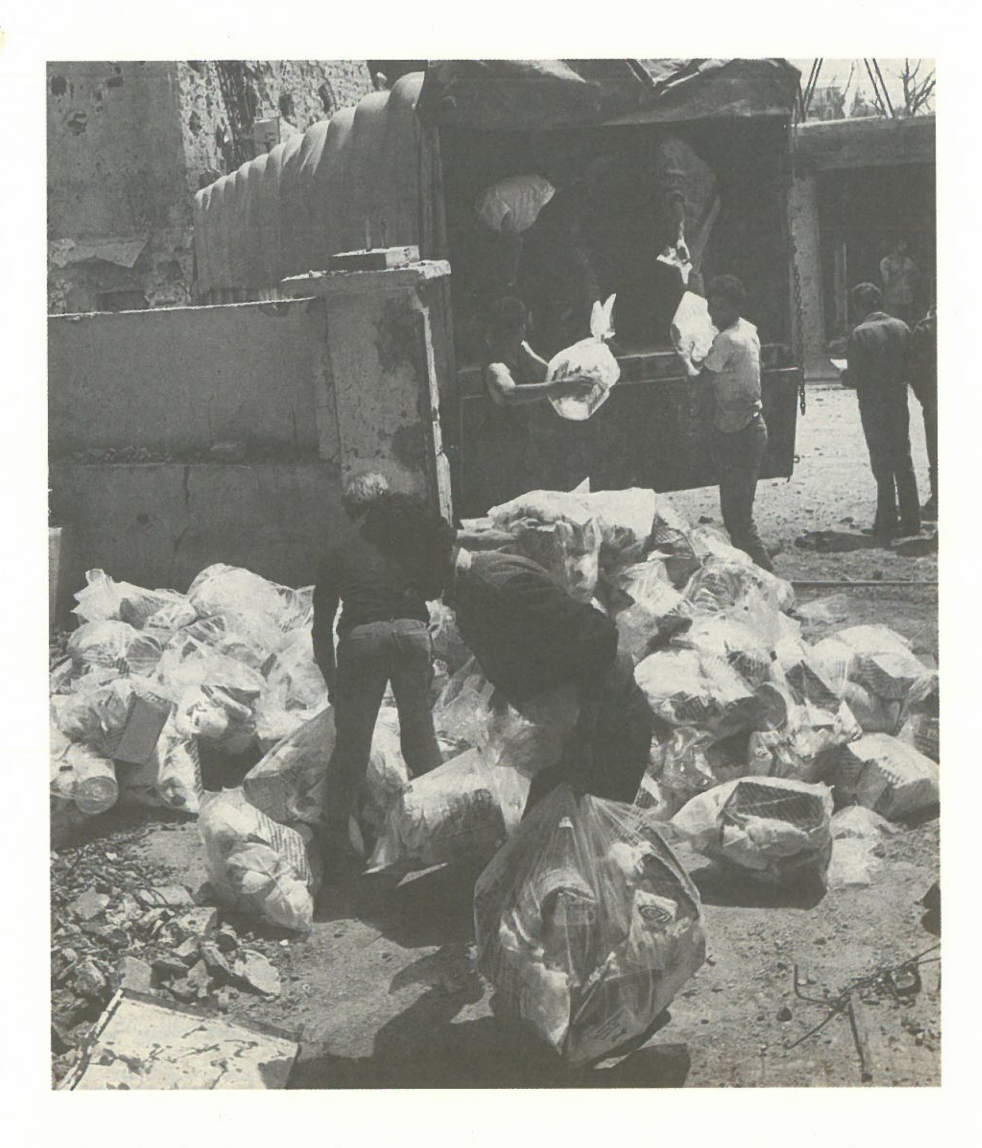
في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، قامت إسرائيل باجتياح ثان للبنان، كان أعنف وأكثف من الأول. وكانت غايته المعلنة استئصال المقاومة من الجنوب اللبناني، لكن هدفه الحقيقي كان أشمل كثيراً. وفي نهاية الصيف كان نحو ١٩,٠٠٠ مدني لبناني وفلسطيني قد لقوا مصرعهم. وكانت القوات الإسرائيلية تستهدف المخيمات بصورة خاصة، وكان مستوى التدمير عالياً جداً: ففي غضون أسابيع من بداية الاجتياح، كان ٧٠٪ من مساكن مخيم الرشيدية قد

دُمرت، كما كان مخيم عين الحلوة قد دُمر تدميراً كاملاً. أمّا المساكن التي نجت من القصف فقد جرفتها الجرافات الإسرائيلية وفقاً لما ورد في تقرير للأونروا. وأصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات صريحة بمنع اللاجئين الفلسطينيين من إعادة بناء مخيماتهم في الجنوب اللبناني، وتحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية عن نقل السكان الفلسطينيين شمالاً. غير أن هذه الخطط لم تتحقق في الواقع، كما أن المخيمات أعيد بناؤها مع مرور الزمن.

بلغ الاجتياح الإسرائيلي ذروته في المجزرة التي وقعت في حي صبرا ومخيم شاتيلا للاجئين في بيروت. بدأت المجزرة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، عقب تسوية تم التفاوض في شأنها، وافقت منظمة التحرير بموجبها على الانسحاب من لبنان في مقابل ضمانات أميركية لسلامة «الفلسطينيين المسالمين غير المقاتلين الذين ظلوا في بيروت.» لكن بعد جلاء المنظمة (وانسحاب القوة المتعددة الجنسيات، التي أشرفت على عملية الجلاء)، طوق الجيش الإسرائيلي مخيمات بيروت، وأطلق عناصر الميليشيات اليمينية اللبنانية المتحالفة معه على صبرا وشاتيلا. وفي غياب مقاتلي منظمة التحرير لم يواجه عناصر الميليشيات مقاومة تذكر عندما دخلوا المنطقة. ومع انتهاء ٤٨ ساعة من المجزرة المستمرة، خلّفوا وراءهم ١٥٠٠ قتيل على الأقل، بينما كان الجيش الإسرائيلي يشرف على التنفيذ من محيط المخيم، ويقدم الدعم اللوجستي وسواه للمهاجمين.

المرحلة الرابعة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧): حرب المخيمات

بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢، توزعت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على ثلاث مناطق منفصلة: فمخيمات الجنوب اللبناني ظلت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي والميليشيات اللبنانية المتحالفة معه حتى



حزيران/يونيو ١٩٨٥، يوم انسحبت إسرائيل نحو الجنوب إلى المنطقة التي كانت احتلتها أول مرة سنة ١٩٧٨؛ وفي بيروت أعادت قوات الأمن اللبنانية فرض سيطرتها على مخيمات اللاجئين وحاصرتها؛ بينما ظلت مخيمات البقاع والشمال تحت سيطرة الجيش السوري. ثم إن المقاومة الفلسطينية استعادت حضورها المسلح الجزئي في معظم المخيمات، وأعقب ذلك فترة من الصدامات المدمرة الفلسطينية ـ الفلسطينية والفلسطينية ـ اللبنانية في مخيمات

اللاجئين وحولها. فقد وقع انشقاق في صفوف حركة «فتح» في أيار/مايو ١٩٨٣، واندلعت معارك بين المنشقين والموالين في سهل البقاع، في الربيع والصيف، أدت إلى انسحاب القوات الموالية لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى مخيمي البداوي ونهر البارد (قرب طرابلس في شمال لبنان). ثم اندلعت الاشتباكات بين الفريقين في هذين المخيمين في خريف سنة ١٩٨٣، وجرت معارك دامية حول مدينة طرابلس باشتراك القوات السورية (إلى جانب المنشقين) تركت مئات الضحايا المدنيين، بالإضافة إلى العسكريين. وانتهت المعارك بانتصار القوات المنشقة، وبانسحاب عرفات وأربعة آلاف شخص من مؤيديه ببواخر إلى تونس والجزائر واليمن الشمالي تحت راية الأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

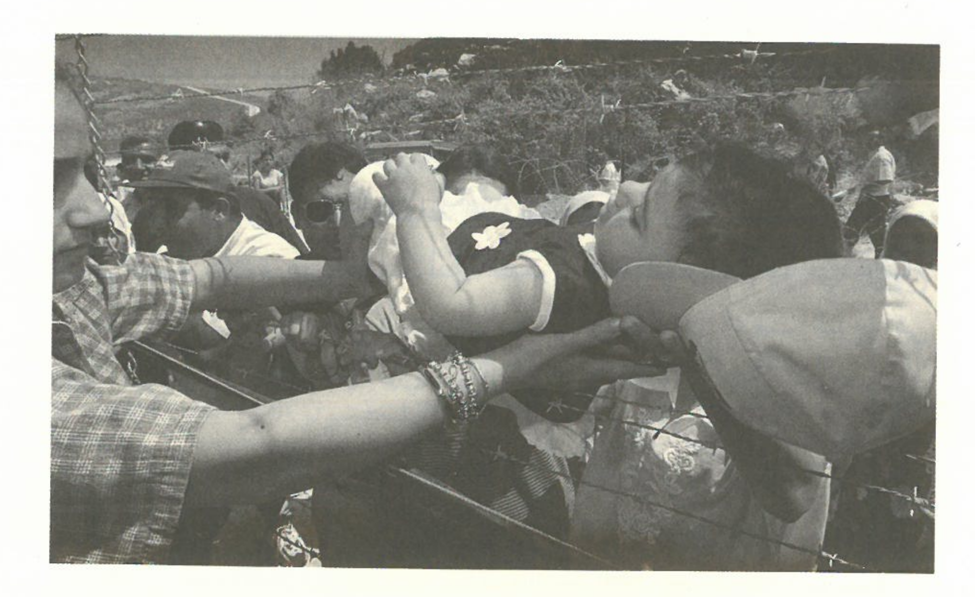
وفي أيار/مايو ١٩٨٥، بدأت المناوشات بين القوات الفلسطينية وقوات ميليشيا حركة أمل اللبنانية في مخيمات بيروت والجنوب اللبناني. وقد تلا هذا ثلاث جولات من القتال استمرت حتى نيسان/أبريل ١٩٨٧. ولم تفلح حركة أمل في السيطرة على أي من المخيمات الفلسطينية، غير أن القصف المكثف أدى إلى تدمير صبرا كلياً، وتدمير ٨٠٪ من مساكن مخيم شاتيلا، ونحو ٥٠٪ من مساكن مخيم برج البراجنة، استناداً إلى أحد التقديرات. وفي الإجمال لقي نحو ٢٥٠٠ نسمة مصرعهم في فترة السنتين هذه، ونتجت وفاة بعضهم من انعدام العناية الطبية، وذلك جرّاء الحصارات اللامتناهية للمخيمات. وخلال الاشتباكات دُمرت المستشفيات والمدارس وسواها من المؤسسات الخدماتية، وناضل العاملون الطبيون، وبعضهم من المتطوعين الغربيين، في وجه صعوبات جمة من أجل تقديم العناية للجرحى في غياب التيار الكهربائي والمواد الطبية الأساسية. وتوقف القتال في بيروت في ربيع سنة ١٩٨٧، واتخذت وحدات من الجيش السوري مواقع لها في محيط المخيمات؛ أمّا في الجنوب اللبناني فاستمر العنف بضعة أشهر أُخرى.

المرحلة الخامسة (١٩٨٧ ـ ٢٠٠٢):

الإهمال المقصود

في أيار/مايو ١٩٨٧، ألغى مجلس النواب اللبناني رسمياً اتفاقية القاهرة الموقعة سنة ١٩٦٩. وكانت الاتفاقية تكفل حق الفلسطينيين المدنيين في العمل، وحرية التنقل، والإقامة، إلى جانب نشاط المقاتلين الفلسطينيين في لبنان. أمّا في الفترة اللاحقة، فقد عانى اللاجئون الفلسطينيون صعوبات شديدة في الحصول على إجازات العمل، كما واجهوا قيوداً على حريتهم في الحركة والاجتماع. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً ينص على أنه يتعين على الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية أن يحصلوا على تصاريح بمغادرة البلد والعودة إليه؛ ثم ألغي هذا القرار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. علاوة على هذه القيود تقلصت الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها منظمة التحرير كثيراً، كما أن أنشطة الأونروا تراجعت. واندلعت الاشتباكات الداخلية فيما بين الفصائل الفلسطينية بصورة متفرقة في الفترة التي تلت حرب المخيمات، ولا سيما المعركة التي نشبت في مخيمات بيروت سنة ١٩٨٨ بين أنصار عرفات والمنشقين عنه، والتي أسفرت عن انتصار المنشقين المدعومين من سورية. واستمرت الهجمات الإسرائيلية بلا هوادة خلال تلك الفترة، مع وقوع مجازر كبرى في الجنوب اللبناني في تموز/يوليو ١٩٩٣ ونيسان/أبريل ١٩٩٦، وكان للاجئين الفلسطينيين في المخيمات النصيب الأكبر من الموت والدمار.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، انفجرت الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استقبلها بحماسة سكان المخيمات في لبنان الذين تدنت معنوياتهم جرّاء عقود من العدوان الإسرائيلي والصراعات الداخلية. كما أن الانتفاضة الثانية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لقيت التأييد القوي من الفلسطينيين في لبنان، مع خروج



التظاهرات الحاشدة وسواها من أوجه التعبير عن التضامن. وفي هذه الأثناء، بعث انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة في أيار/مايو ٢٠٠٠ الأمل في نفوس اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إذ تبين أن المقاومة الشعبية، لا الحرب النظامية، هي السلاح الفعال لدحر الاحتلال. وخلال الأيام القليلة الأولى التي تلت الانسحاب، تقاطر مئات الفلسطينيين إلى المناطق المحررة، وتمكن الكثيرون من لقاء أقاربهم ومواطنيهم على الجانب الآخر من الحدود، وذلك أول مرة منذ ٥٢ عاماً. غير أن السلطات الإسرائيلية منعت لاحقاً هذه اللقاءات عبر الأسلاك الشائكة، ولعل السبب في ذلك كون هذه اللقاءات تشكل تذكيراً قوياً بالصلات الوثيقة التي ما زالت تربط اللاجئين الفلسطينيين بوطنهم.

شكلت التطورات السياسية في «عملية السلام»، التي انطلقت من مدريد سنة ١٩٩١، وخصوصاً بعيد اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، خيبة أمل كبرى للاجئين الفلسطينيين في لبنان، لأن المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل أخفقت في معالجة مخاوفهم وتحقيق تطلعاتهم. ومع استمرار شعور سكان المخيمات بأنهم ليسوا معنيين بالتسوية، فسيظل هؤلاء معارضين لعملية

المفاوضات، وستعرقل معارضتهم مجرى هذه العملية وتقلل فرص نجاحها.

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، بات سكان المخيمات في لبنان يعانون جرّاء الشعور بتخلي القيادة الفلسطينية عنهم وعدم اكتراث المجتمع الدولي لهم. علاوة على ذلك، أدى التدهور المتفاقم والمتراكم في أوضاع اللاجئين المعيشية إلى جعل الحياة اليومية في المخيمات أصعب اليوم، في بعض النواحي، مما كانت عليه خلال العقدين الأولين من وجودهم في المنفى.

ثانياً: وقائع وأرقام

مدخل عام

● يشكل الفلسطينيون أضخم مشكلة لاجئين لم تلق حلاً بين مشكلات اللاجئين في القرن العشرين. واللاجئون الفلسطينيون الذين يقدر عددهم بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة اليوم، يشكلون أقدم مجتمع لاجئ في العالم، ويأتون في رأس قائمة تجمعات اللاجئين في العالم.

(المصدر: U.S. Committee on Refugees 1997, pp. 6, 34)

● يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في لبنان ٣٧٣,٤٤٠ لاجئاً. ويقيم أكثر من نصفهم بمخيمات اللاجئين المعترف بها؛ أمّا الباقون فيعيشون خارج المخيمات. وثمة عدد غير معروف من اللاجئين غير المسجلين الذين يعيشون داخل المخيمات وخارجها.

(المصدر: UNRWA 2000)



● توجد في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المقيمين بالمخيمات (٥٥,٨٪)، وهي تفوق النسبة الموجودة في غزة (٥٤,٨٪).

(المصدر: UNRWA 2000)

● ثمة ١٢ مخيماً للاجئين معترفاً بها رسمياً في لبنان: ثلاثة في محيط صور؛ اثنان قرب صيدا؛ أربعة في بيروت وضواحيها؛ اثنان في طرابلس؛ واحد قرب بعلبك (أنظر الخريطة). في الأصل كان هناك ١٥ مخيماً للاجئين، لكن واحداً منها دمره الطيران الإسرائيلي (في مدينة النبطية في الجنوب اللبناني)، ودُمر ثلاثة خلال الحرب الأهلية اللبنانية (تل الزعتر، وجسر الباشا، وضبية في ضواحي «بيروت الشرقية». ويقيم عدد محدود الآن بمخيم ضبية ويتلقى مساعدات محدودة من الأونروا. (المصدر: UNRWA 2000)

● يبلغ متوسط مساحة المسكن في المخيمات ٤٠م^2، وهو يشتمل على ٢,٢ غرفة، وبمعدل ٥,٦ أشخاص لكل مسكن.

(المصدر: Center for Lebanese Studies 1995, pp. 18-19)

● ٥٧٪ فقط من المساكن في المخيمات موصولة بشبكة الصرف الصحي. (المصدر: UNRWA 2000)

● ٥٠٪ من المساكن يفتقر إلى أنابيب مياه الشفة. ونحو ٧٠٪ من المساكن باردة وتصعب تدفئتها في الشتاء. وثلث المساكن يعاني يومياً جرّاء ضجة كبيرة إلى حد يصعب معه إجراء حديث عادي.

(المصدر: FAFO 2000)

● بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٨٨، طرد ٩٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين بالقوة من منازلهم مرة واحدة على الأقل، وطرد ثلثاهم مرتين، بينما طرد ٢٠٪ منهم ثلاث مرات أو أكثر.

(المصدر: Center for Lebanese Studies 1995, p. 17)

الدخل السنوي والعمالة

● ثمة تفاوت هائل بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وبين بقية السكان اللبنانيين: ٤٤٪ من الأسر الفلسطينية تقع في أدنى فئات الدخل السنوي (أقل من ٢٤٠٠ دولار سنوياً)، في مقابل ٦٪ من الأسر اللبنانية. علاوة على ذلك، يقع ٧٠٪ من الأسر الفلسطينية في أدنى فئتين من فئات الدخل السنوي (أقل من ٤٠٠٠ دولار سنوياً)، في مقابل ٢٠٪ من الأسر اللبنانية. (المصدر: FAFO 2000)

● وبمتوسط سنوي إجمالي لدخل الأسرة مقداره ٣٦٨٦ دولاراً سنوياً، يكسب اللاجئون الفلسطينيون أقل من ثلث متوسط الدخل اللبناني البالغ ١٢,٣٠٣ دولارات. ويبلغ متوسط دخل الفرد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ٧٩٤ دولاراً سنوياً في مقابل ٢٦٢٤ دولاراً متوسط دخل الفرد اللبناني. (المصدر: FAFO 2000)

● توجد في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المصنفين «حالات العسر الخاصة» من قبل الأونروا (١٠,٦٪)، والتي تفوق النسبة الموجودة في غزة (٨,٤٪). (المصدر: UNRWA 2000)

● نسبة مشاركة القوى العاملة هي ٤٢٪ مع تدني نسبة مشاركة الإناث (١٧٪). وتبلغ نسبة البطالة العامة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضعف نسبة البطالة بين اللبنانيين عامة. إضافة إلى ذلك، فإن ٢٤٪ من مجموع الأسر الفلسطينية ليس لديها أي فرد عامل. (المصدر: FAFO 2000)

● تعتمد المنظمات الأهلية العاملة في المخيمات اعتماداً شديداً على التمويل من الغرب: نحو ٨٠٪ ـ ٩٠٪ من الموارد تأتي من جهات مانحة خارجية. (المصدر: Center for Lebanese Studies 1995, p. 26)

● يتلقى أكثر من نصف مجموع الأسر (٥٣٪) حوالات مالية من هذا النوع أو ذاك، بما فيها حوالات الأونروا (٢٨٪ من مجموع الأسر)، وحوالات

من الخارج (٢١٪)، وهبات وحوالات من أقارب داخل البلد (١٨٪). (المصدر: FAFO 2000)

● يشكو نصف الرجال الذين لا يؤدون أي عمل (الفئة العمرية ٢٥ ـ ٤٤) المرض أو العجز. ونحو ٤٠٪ من الأشخاص الذين لا يؤدون أي عمل من هذه الفئة العمرية فقدوا الأمل بالعثور على عمل. وتسعة من كل عشرة أشخاص من هذه الفئة التي لا تقوم بأي عمل هم من ربات البيوت. والقيود الاجتماعية مهمة أيضاً: ١٤٪ من النساء دون الخامسة والعشرين من العمر و٧٪ من الفئة العمرية ٢٥ ـ ٤٤ يوردن هذا السبب في عدم المشاركة في العمل. (المصدر: FAFO 2000)



● يعمل نصف العاملين أكثر من ٤٠ ساعة أسبوعياً. وترتفع العمالة بأجر بخس إلى ١٣٪؛ وتبلغ أعلى نسبة لها بين الذكور الذين يعملون أقل من ٣٠ ساعة أسبوعياً في قطاعي الزراعة والبناء. (المصدر: FAFO 2000)

التربية

● تبلغ نسبة عدم التسجيل في المدارس ٢١٪ بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٨ عاماً؛ إضافة إلى ذلك، فإن ٥٪ من المسجلين لم يذهبوا إلى المدرسة خلال الشهر السابق [للإحصاء]. (المصدر: FAFO 2000)

● في الفئة العمرية ٥ ـ ٩، تساوي نسبة الأطفال الفلسطينيين المسجلين في المدارس نسبة الأطفال اللبنانيين، لكنها تنخفض إلى نصف النسبة اللبنانية

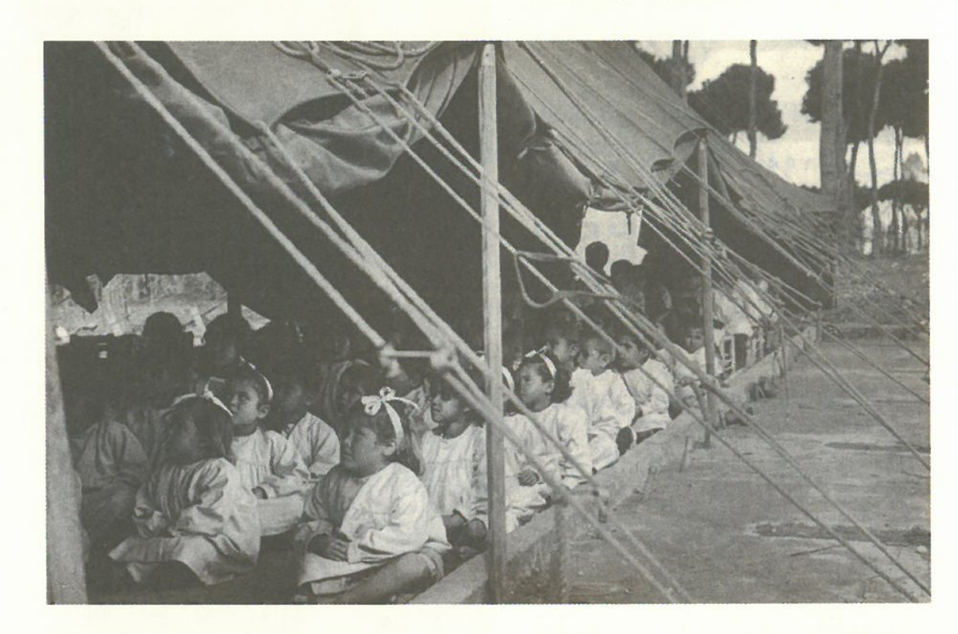
فيما يتعلق بالفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤. (المصدر FAFO 2000)

● ٩٪ من الذكور و٢٢٪ من الإناث في سن الخامسة عشرة وما فوق لم يذهبوا قط إلى المدرسة. ولم يكمل المرحلة الثانوية على الأقل إلاّ ١٢٪، وهي نسبة تمثل أقل من ثلث نسبة الفئة نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة (٣٩٪)، وأقل من نصف النسبة عينها في الأردن (٢٨٪). (المصدر: FAFO 2000)

● تبلغ نسبة التساقط المدرسي في مدارس الأونروا في لبنان ٦٪ في المرحلة الابتدائية، و١٤,٨٪ في المرحلة المتوسطة. وتوازي هاتان النسبتان نحو ضعف نظيرتيهما في مدارس الأونروا في مناطق أُخرى، حيث تبلغان ٢,٨٪، و٨,٢٪ على التوالي. (المصدر: Sirhan 1997, pp. 389, 391)

● متوسط استيعاب الصف في مدارس الأونروا الابتدائية يتراوح بين ٤٠ و٥٠ تلميذاً لكل صف. (المصدر: Sirhan 1997, pp. 390-391)

● ٢٠٪ من سكان المخيمات البالغين أمّيون: ١٣٪ من الرجال و٢٦٪ من النساء. ونسبة الأمية هي ٨٪ بين الشباب (الفئة العمرية ١٥ ـ ٣٩). ونسبة



الأمية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقارب مرة ونصف مرة نسبتها بين اللاجئين في الأردن، وأكثر من مرتين بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبلغ نسبة الأمية بين الذكور نحو ضعف نسبتها بين الذكور اللبنانيين (١٧٪ في مقابل ٩٪). (المصدر: FAFO 2000)

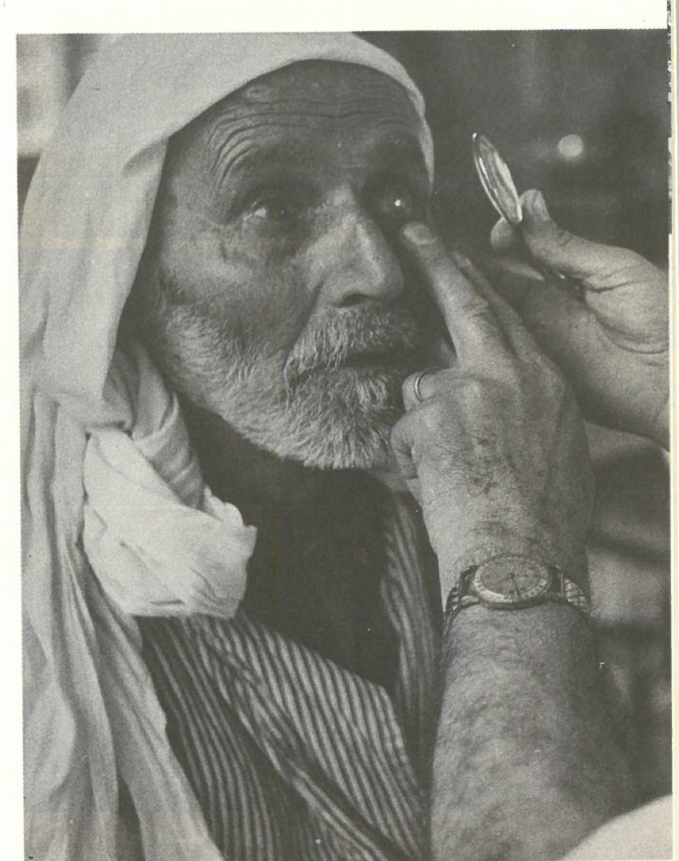
• أمّا بين الإناث، فإن الثلث يعترف بالأمية أو نصف الأمية.

(المصدر: Zakharia & Tabari 1997, p. 421)

الصحة

• ٥٪ من الأطفال بين العام الأول والثالث من العمر يعانون سوء التغذية (في مقابل أقل من ١٪ في مخيمات الأردن). وثمة نسبة ٤٪ إضافية تقع في فئة «الأطفال العرضة للعطب» (vulnerable children)، (في مقابل ٢٪ في الأردن).

(المصدر: FAFO 2000)



• في سنة ١٩٩٧، سجلت ٢٦ وفاة بين الأطفال حديثي الولادة، و٣٥ وفاة بين الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي.

(المصدر: UNRWA 2000)

• ثمة ١,٣ طبيب، و٢,٨ ممرض، و٠,٣ طبيب أسنان، لكل ١٠,٠٠٠ شخص من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. (المصدر: UNRWA 2000)



• يعاين أطباء الأونروا ما متوسطه ٧٣ مريضاً في اليوم. أمّا عدد الأسرّة المدعومة في المستشفيات فهو ١:٤٠٠٠ من السكان.

(المصدر: Center for Lebanese Studies 1995, p. 12)

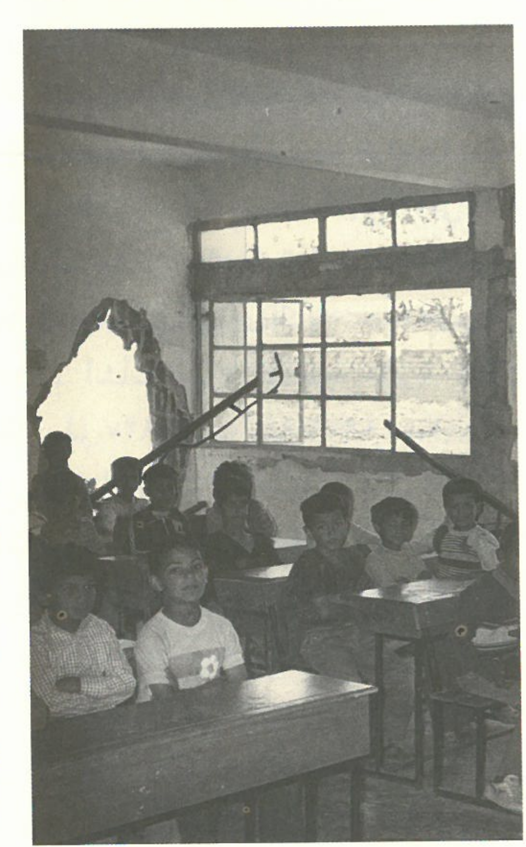
• بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٥، انخفض عدد أسرّة المستشفيات المتاحة للفلسطينيين في لبنان بمقدار يزيد على النصف: من ٠,٥٦ سرير إلى ٠,٢٥ سرير لكل ١٠٠٠ شخص. (المصدر: Besson 1997, p. 340)

• يعاني شخص واحد تقريباً من كل خمسة لاجئين فلسطينيين جرّاء مشكلة صحية مزمنة. ويشعر واحد من كل أربعة باليأس من المستقبل؛ ويتناول العدد نفسه تقريباً (٢١٪) الأدوية بانتظام نتيجة الإحباط النفسي، كما أن ١٦٪ استعملوا هذه الأدوية أحياناً خلال الأشهر الستة الماضية.

(المصدر: FAFO 2000)

ثالثاً: الوضع القانوني

أصدر لبنان، أسوة بعدد من الدول العربية المضيفة (من جملتها مصر، وسورية، والعراق)، وثائق خاصة باللاجئين بعيد تهجيرهم من فلسطين، وهذا ما مكنهم من الخروج من البلد ودخوله، وبالتالي سمح لهم فعلاً بالإقامة به. وكان الموقف اللبناني الرسمي، مثل موقف غيره من الدول العربية، مقاومة التوطين كحل لمشكلة اللاجئين. وهذا الخيار رفضه اللاجئون أنفسهم، إذ اعتبروا التجنيس أو التوطين بمثابة تنازل عن هويتهم الفلسطينية وتخل عن حقهم في العودة إلى فلسطين.



تُمنح المواطنية اللبنانية لمن كان مولوداً من أب لبناني؛ وهي لا يمكن أن تكتسب على أساس الولادة في لبنان أو الإقامة الطويلة به، ولا تمنح لأبناء الأمهات اللبنانيات المتزوجات بغير لبنانيين. ومع ذلك، ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حصل نحو ٥٠,٠٠٠ فلسطيني في لبنان (معظمهم من المسيحيين، أو سواهم ممن كان له صلات عائلية) على الجنسية اللبنانية؛ وحصل نحو

٢٠,٠٠٠ آخرين، كما يُزعم، على الجنسية في التسعينات من القرن عينه. غير أن الفلسطينيين في لبنان لا يزالون، في سوادهم الأعظم، عديمي الجنسية بعد نصف قرن من تهجير عائلاتهم من منازلها في فلسطين. وخلافاً للفلسطينيين المقيمين بالأردن الذين يتمتعون بالجنسية (والحقوق السياسية والمدنية الكاملة)، ولأولئك المقيمين بسورية الذين يتمتعون بالحقوق المدنية، فإن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان محرومون من الحقوق المدنية الأساسية. علاوة على ذلك، لا يحق للاجئين الفلسطينيين في لبنان أن يحصلوا على أي من الخدمات الحكومية، كالصحة والمنافع الاجتماعية. ومع أنه لا توجد أية تشريعات تحول دون التحاقهم بالمدارس الرسمية فإن وصولهم إلى التعليم الرسمي محدود جداً في الواقع. وهم مستبعدون عن الكثير من المهن (ومنها الطب، والتمريض، والهندسة، والمحاماة، على سبيل المثال لا الحصر).

في لبنان، كما في غيره من الدول الأُخرى المضيفة، تخضع شؤون الفلسطينيين في معظمها لأحكام القرارات الوزارية والمراسيم الإدارية، وثمة نقص في التشريعات الواضحة والمحددة التي تنظم أوضاعهم. وفي سنة ١٩٥٠، أنشأت الحكومة اللبنانية اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين، لتتعاون مع الأونروا على تحديد وضع اللاجئين الفلسطينيين وإمكان استخدامهم في القطاع الخاص. وفي سنة ١٩٥٩، أنشأت وزارة الداخلية مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وحدد القرار رقم ٩٢٧ الصادر سنة ١٩٥٩ مهمات هذه المديرية: الاتصال والتنسيق مع هيئات الإغاثة؛ معالجة طلبات جوازات السفر؛ التسجيل؛ وما إلى ذلك. ولا تزال مديرية شؤون اللاجئين الهيئة الحكومية الأساسية التي تتعامل مع الفلسطينيين في لبنان، لكن أنشطتها محدودة جداً.

بالإضافة إلى القرارات الحكومية، ثمة وثيقتان تتسمان بالأهمية بالنسبة إلى الوضع القانوني للفلسطينيين في لبنان: بروتوكول الدار البيضاء، واتفاقية القاهرة، وإن لم يعودا نافذين حالياً. أمّا بروتوكول الدار البيضاء فكانت جامعة

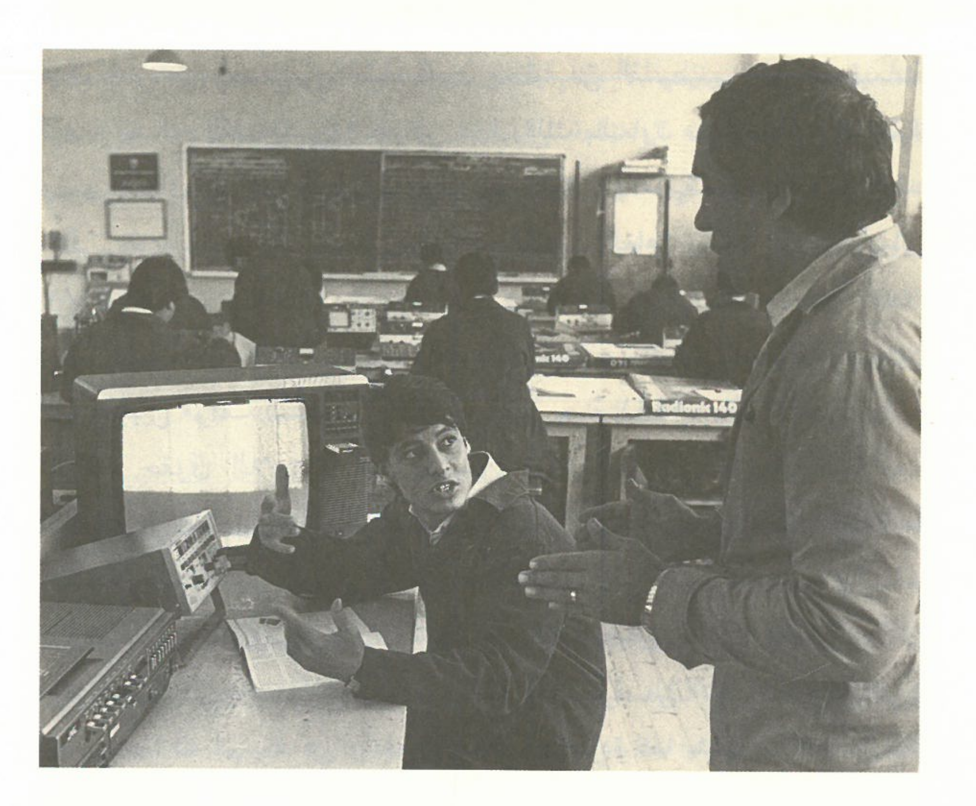
الدول العربية قد اعتمدته سنة ١٩٦٥، ووافق عليه لبنان وسواه من الدول المضيفة. وهو ينص على أن للاجئين الفلسطينيين الحق في العمل والتمتع بحرية التنقل وحقوق الإقامة الكاملة. ولم يطبق لبنان هذا البروتوكول بحذافيره، وإن كان بعض الدول العربية قام بذلك. وبعد حرب الخليج سنة ١٩٩١، أقر أعضاء جامعة الدول العربية القرار رقم ٥٠٩٣ الذي أبطل بروتوكول الدار البيضاء رسمياً. والآن، حلت القوانين الداخلية الصادرة عن كل من الدول المضيفة بشأن اللاجئين الفلسطينيين محل البروتوكول.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وقّع ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني اتفاقية القاهرة التي سمحت للفلسطينيين المقيمين بلبنان «بالمشاركة في الثورة الفلسطينية»، وسلّمت رسمياً بانطلاق النشاط الفدائي الفلسطيني من بعض المناطق الحدودية في لبنان. إضافة إلى ذلك، نصت الاتفاقية على «حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.» ودعت أيضاً إلى «إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.» وقد تم تطبيق الاتفاقية جزئياً خلال العقد التالي تقريباً، غير أن مجلس النواب اللبناني ألغاها رسمياً في أيار/مايو ١٩٨٧.

ومنذ سنة ١٩٨٧، كان الموقف اللبناني الرسمي حيال اللاجئين الفلسطينيين موقف السكوت والإهمال. وفي سنة ١٩٩١، عيِّنت لجنة وزارية لدراسة حقوق اللاجئين الفلسطينيين وواجباتهم، وللنظر في العلاقات الثنائية بين اللاجئين والحكومة اللبنانية. لكن أنشطة هذه اللجنة سرعان ما علقت، ولم يصدر أي شيء عن مداولاتها. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، طالب القرار الحكومي رقم ٤٢٧ اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية بأن يحصلوا على تأشيرة خروج ودخول من الأمن العام اللبناني؛ ومعنى هذا أنه لم يعد في وسعهم المغادرة والعودة كما يشاؤون. غير أن هذا

القرار أُلغي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، أصدر مجلس النواب اللبناني تشريعاً يقضي بمنع اللاجئين الفلسطينيين من شراء الأملاك في لبنان.

أمّا على صعيد التشريعات الدولية المتصلة بالوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين، فإن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لا تطبق عليهم. فهذه الوثيقة لا تطبق على الأشخاص الذين كانوا يوم أُقرت (سنة ١٩٥١) يتلقون الحماية أو المساعدة من هيئات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولـمّا كان اللاجئون الفلسطينيون يتلقون المساعدة من الأونروا، فهم يفتقرون إلى الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهذا يعني أنه ما من هيئة دولية مكلفة رسمياً رعاية حقوقهم، خلافاً لغيرهم من اللاجئين في العالم.



رابعاً: حق العودة

يرتكز حق العودة للشعب الفلسطيني على عدد من الحقوق الأساسية، أهمها: حق الأفراد في البقاء في بيوتهم وعدم الطرد من أماكن إقامتهم؛ حق شعب في أن يقرر مصيره على أرضه؛ حق الأفراد والمجموعات في الحفاظ على أراضيهم وأملاكهم الأُخرى. إذاً، يتضمن حق العودة عدداً من الحقوق الأساسية، ولا يمكن إيفاؤه من دون تصحيح الظلم الذي سببته عملية طرد الشعب الفلسطيني من وطنه. ويتكرس هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.» (المادة ١٣ (٢))



قانونياً، يستند حق العودة للشعب الفلسطيني إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والذي ينص في جزء منه على «وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم...» ولم تزل الجمعية العامة تعيد

تأكيد هذا القرار كل سنة تقريباً منذ ذلك التاريخ، بحيث بات مكرساً في القانون الدولي. وهذا أيضاً مطلب لم يزل ممثلو الفلسطينيين والعرب يعبّرون عنه في مختلف المحافل الدولية، وفي عدد لا يحصى من البيانات الرسمية منذ تهجير الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨. وخلال مفاوضات لوزان سنة ١٩٤٩، وافقت إسرائيل أساساً، جرّاء الضغوط الدولية، على العودة المشروطة لـ ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني، أي نحو سُبع العدد الإجمالي. غير أن المفاوضات أخفقت، ولم ينجم أي شيء عن الاقتراح.

وعلى الرغم من أن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبول القرارين الدوليين رقم ١٨١ (التقسيم) ورقم ١٩٤ (حق العودة والتعويض)، فإن الموقف الإسرائيلي من هذه القضية كان، ولا يزال، يرفض بإصرار حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. ويبرر المتحدثون الرسميون الإسرائيليون هذا الموقف بالقول إن إسرائيل لا تتحمل تبعة فرار اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، وما حدث هو تبادل فعلي للسكان؛ إذ استقبلت إسرائيل لاجئين يهوداً من العالم العربي. أمّا الادعاء الأول فتناقضه الأبحاث التاريخية التي تظهر أن القوات الصهيونية أفرغت عمداً الأراضي التي غنمتها سنة ١٩٤٨ من سكانها الفلسطينيين، ونشطت في منع عودة اللاجئين من خلال تدمير ٩٢٪ (بصورة كلية أو إجمالية) من القرى الفلسطينية الـ ٤١٨ التي هجِّر سكانها سنة ١٩٤٨. وأمّا الادعاء الثاني فهو غير ذي علاقة بهذا الإطار، ذلك بأن لا علاقة بين الطرد القسري للفلسطينيين سنة ١٩٤٨ وبين هجرة اليهود من الدول العربية؛ فهي كانت من تنظيم وتمويل إسرائيل بعد إنشاء الدولة.

وفي عملية المفاوضات التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أرجئ البحث في قضية اللاجئين إلى مسار المحادثات المتعددة الأطراف جرّاء الضغط الإسرائيلي. ولمّا لم تكن هذه القضية جزءاً رسمياً من المحادثات الثنائية بين إسرائيل وكل من الدول العربية المعنية (سورية، ولبنان، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية) فقد أزيحت المسؤولية عن



مشكلة اللاجئين بعيداً عن إسرائيل. وحتى الآن تقتصر المحادثات المتعددة الأطراف، التي يقوم بها فريق العمل الخاص باللاجئين إجمالاً، على معالجة بعض الاعتبارات التقنية والإنسانية «من دون المساس بالوضع طويل الأجل للاجئين» (وهي جملة غالباً ما تتكرر في وقائع جلسات فريق العمل الخاص باللاجئين). أمّا عملية المفاوضات التي بدأت في أوسلو سنة ١٩٩٣، فإنها لم تعالج قضية اللاجئين معالجة جادة. فإعلان المبادئ الصادر في أوسلو لا يتضمن أي ذكر لحق العودة، ويرجئ مصير اللاجئين الفلسطينيين إلى «محادثات الوضع النهائي». ويعود الجزء الكبير من تعثر هذه المفاوضات، في الوقت الحاضر، إلى موقف إسرائيل السلبي من حق العودة. فقد رفض المفاوض الإسرائيلي في «عملية السلام» الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين، وبمسؤولية إسرائيل عن نكبتهم.

ما هي الآفاق المتاحة الآن لتنفيذ حق العودة؟ لمّا كان حق العودة يستند

إلى حق تقرير المصير، فإن أية ممارسة لحق العودة يجب أن تقوم على التأكد من رغبات اللاجئين الفلسطينيين، وربما كان ذلك عن طريق استفتاء شعبي. يجب أن يستشار اللاجئون الفلسطينيون فيما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية الواقعة في معظمها داخل إسرائيل، أو إلى مناطق يمكن أن تتحول في المستقبل إلى دولة فلسطينية. والجدير بالذكر أن للاجئين جميعاً الحق في التعويض عن الضرر الذي أُلحق بهم نتيجة طردهم من ديارهم سنة ١٩٤٨، كما جاء في نص قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤. إن تصحيح هذا الظلم التاريخي لا يبدو أفقاً جدياً في المناخ السياسي الحالي. ومع هذا فإن لم تعالج هذه القضية مباشرة في أية مفاوضات، فسيبقى الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط مهدَّداً بالخطر.

ببليوغرافيا

المراجع المشار إليها

- Besson, Yves. «UNRWA and its Role in Lebanon.» *Journal of Refugee Studies* 10:3 (1997), pp. 335-348.
- Center for Lebanese Studies. *Palestinians in Lebanon: Conference Report* (Oxford: CLS, 1995).
- FAFO (Institute for Applied Social Science, Norway). *UNRWA Financial Crisis and the Living Conditions of Palestinian Refugees*. Unpublished manuscript, 2002.
- Sirhan, Bassem. «Education and the Palestinians in Lebanon.» *Journal of Refugee Studies* 10:3 (1997), pp. 388-392.
- UNRWA Information Packet, 2000.
- US Committee for Refugees. *World Refugee Survey 1997* (Washington D.C.: Immigration and Refugee Services of America, 1997).
- US Committee for Refugees. *World Refugee Survey 2000* (Washington D.C.: Immigration and Refugee Services of America, 2000).
- Zakharia, Leila F., and Samia Tabari. «Health, Work Opportunities, and Attitudes.» *Journal of Refugee Studies* 10:3 (1997), pp. 411-429.
- Zureik, Elia. *Palestinian Refugees and the Peace Process* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1996).

المراجع العربية

- بدران، نبيل. «دراسة إحصائية: واقع الشباب (من فئة عمر ١٥ ـ ٢٤) تربوياً واقتصادياً في مخيمات الفلسطينيين في لبنان». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٥ (شتاء ١٩٩١)، ص ٢٩٦ ـ ٣٢٥.

ـ رزق الله، حلا نوفل. «الفلسطينيون في لبنان: النمو الديموغرافي والحركية». «شؤون الأوسط»، العدد ٣٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٧٧ ـ ٩٧.

ـ سرحان، باسم. «مخيمات الفلسطينيين: 'نظرة سوسيولوجية'». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٦ (آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٤٧ ـ ٧٢.

ـ ـــــ. «واقع وحقوق الأطفال الفلسطينيين في لبنان». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٤٣ (صيف ٢٠٠٠)، ص ١٤١ ـ ١٥٦.

ـ سلام، نواف. «بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان؟». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٩ (صيف ١٩٩٤)، ص ٢٩ ـ ٤٨.

ـ سليمان، جابر. «الفلسطينيون في لبنان: من تردي الوضع المعيشي إلى غياب المرجعية». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٩ (صيف ١٩٩٤)، ص ١٦٥ ـ ١٧٦.

ـ صايغ، روز ماري. «الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣ (شتاء ١٩٩٣)، ص ١٢ ـ ٢٨.

ـ ـــــ. «الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٣ (صيف ١٩٩٥)، ص ٦٤ ـ ٩٢.

ـ عقل، عبد السلام. «الفلسطينيون في لبنان: ضحايا الحرب والسلام». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٧ (شتاء ١٩٩٤)، ص ١٧٠ ـ ١٨٢.

ـ ـــــ. «الفلسطينيون في لبنان: التربية والتعليم». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٩ (شتاء ١٩٩٧)، ص ١٦٠ ـ ١٧٥.

ـ العلي، محمود. «الأطفال الفلسطينيون في مدارس الأونروا في لبنان بين الإرث والوارث». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٣٧ (شتاء ١٩٩٩)، ص ١٢٧ ـ ١٤٧.

مصادر الصور

الغلاف: (١) أطفال فلسطينيون في حضانة في مخيم الدكوانة قرب بيروت، أوائل الخمسينات. (الأونروا)

(٢) امرأة فلسطينية من الجليل تلتقي أقرباءها الفلسطينيين، الساكنين في أحد مخيمات لبنان، على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، سنة ٢٠٠٠. (رمزي حيدر)

الغلاف الداخلي: لاجئون فلسطينيون من مخيمات لبنان يلتقون مواطنين فلسطينيين من داخل إسرائيل على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، سنة ٢٠٠٠. (رمزي حيدر)

صفحة ١: نازحون فلسطينيون يعبرون جسر أللنبي من الضفة الغربية إلى الأردن خلال حرب ١٩٦٧. (الأونروا)

صفحة ٢: مخيم نهر البارد كما بدا سنة ١٩٥٢، بعد أعوام قليلة من النزوح عن فلسطين. (الأونروا)

صفحة ٤: مخيم النبطية الذي دُمّر جرّاء الهجمات الإسرائيلية سنة ١٩٧٤. (الأونروا)

صفحة ٧: مدرسة موقتة في مخيم عين الحلوة بعد أن دُمّر خلال الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢. (الأونروا)

صفحة ٨: ملالة إسرائيلية قرب مدخل مخيم عين الحلوة خلال الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢. («السفير»)

صفحة ١٠: توزيع الإعانات الغذائية والطبية على أهالي مخيم برج البراجنة المحاصرين خلال حرب المخيمات، سنة ١٩٨٧. (الأونروا)


LEBANESE AMERICAN UNIVERSITY LIBRARIES
BE 10112816

صفحة ١٣ : طفل فلسطيني يُمرَّر بين أيدي أقربائه على الجهة الأُخرى من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، سنة ٢٠٠٠. (رمزي حيدر)

صفحة ١٨ : فتيات فلسطينيات يتعلمن الخياطة في مخيم عين الحلوة. (الأونروا)

صفحة ١٩ : أطفال فلسطينيون في حضانة في مخيم الدكوانة قرب بيروت، أوائل الخمسينات. (الأونروا)

صفحة ٢٠ : شيخ فلسطيني يخضع للمعاينة في مستوصف للعيون في أحد مخيمات اللاجئين في لبنان. (الأونروا)

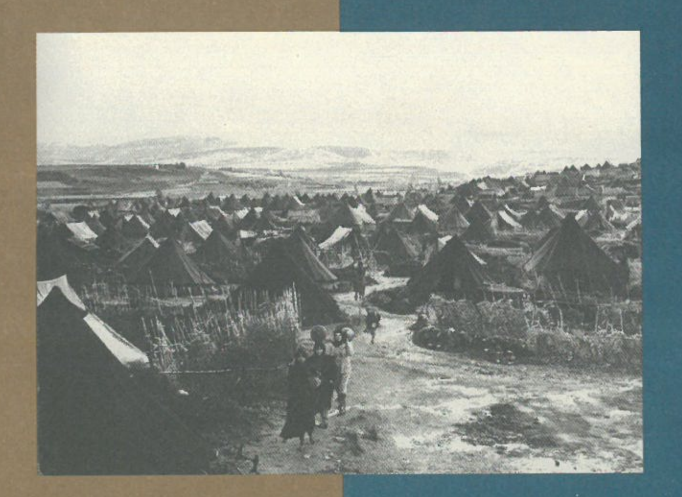
صفحة ٢١ : امرأة فلسطينية تخضع للمعاينة في مستوصف للأونروا في أحد مخيمات لبنان. (الأونروا)

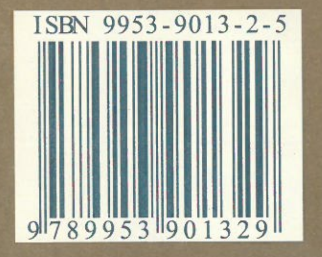
صفحة ٢٣ : مدرسة مدمرة جزئياً في مخيم الرشيدية، سنة ١٩٨٧. (الأونروا)

صفحة ٢٦ : دورة لتعليم الراديو والتلفزيون في مدرسة للتعليم المهني تابعة للأونروا. (الأونروا)

صفحة ٢٧ : لاجئون فلسطينيون في مخيم موقت على جبل الزيتون المطل على مدينة القدس، خلال الستينات. (الأونروا)

صفحة ٢٩ : لاجئة فلسطينية من أحد مخيمات لبنان تلتقي إحدى الفلسطينيات من داخل إسرائيل على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، سنة ٢٠٠٠. (رمزي حيدر)




ISBN 9953-9013-2-5
9 789953 901329

$ 2.00